ارتفاع نسب الطلاق
بسبب الإنترنت والفضائيات والمحمول

لا يمر يـوم واحد إلا ووقعت حالات طلاق لأكثر من عشـرين زوجاً لأسباب لا حصر لها فى مدينة البصرة. فى محاولة منا لولوج هذا المبنى القديم مبنى المحكمة الذى بدأت جدرانه بالميلان، وقد يكون ما مر من حالات الطلاق والزواج سـبباً مباشـراً لميـلان جدرانه. إلا أن المؤكد أن الأعداد الغفيرة من الشباب والفتيات اللواتى يدخلن هذا المبنى القديم اثرت بشـكل مباشـر فى الرصيف المحاذى له حتى غدا كرمال الصحراء التى لم تعبد فى يوم من الأيام.

وفى هذا الاتجاه تشـير الباحثة الاجتماعية لمياء الغانم إلى أنه ومن خـلال تحدثها مع زوجين أكملا للتو معاملة زواجهما ولم يبق أمامهما سـوى توقيع القاضى المدنى لكى يغدو رسمياً أمام الدولة لا أكثر فأهالى مدينـة البصرة يعتبرون عقد المحاكم عقداً ثانوياً ولا يهمهم فى شـىء إلا من باب الشـرعية الرسمية وحفظ الحقوق المتفق عليها مسبقا بورقة قد تمزق فى أية لحظة غضب.

القاضى فـلاح صاحب نعمة حاول أن يوضح لى الكثير من الأسـباب التى أدت إلى ارتفاع نسـب الطلاق، بعـد أن دخلت مع الزوجين لأوقع

على عقد زواجهما كشاهد أول، مؤكداً أنه بالرغم من حالات الطلاق الكثيرة والمثيرة للاستغراب، فإن عدم وجود توافق وانسجام بين الزوجين وتدهور المعيشة أسباب يجب أن ننظر إليها بجدية، لكونها الأكثر شيوعاً فى الطلاق.

لافتاً إلى أن التشتت فى كتابة عقود الزواج والطلاق بين المحكمة الرسمية ورجال الدين جعل الحصول على إحصائيات ثابتة لهذه الحالات فى غاية الصعوبة. إلا إنه يبدو مطمئناً فمهما بلغت حالات الزواج فى مكاتب شيوخ الدين من تزايد، لن يشكل خطراً على سريان القانون، فهم سيضطرون فى النهاية إلى تسجيل ذلك فى المحاكم المدنية، للحصول على أوراق ثبوتية لهم ولأولادهم. وفى إحصائية أولية، أشار المحامى طارق البريسم إلى أن المحاكم المدنية فى البصرة سجلت ٦٦٦٨ حالة زواج فى عام ٢٠٠٩، كان هذا الأمر مشجعاً للغاية ومؤشراً على تحسن الوضع الاقتصادى المساعد على بناء عش الزوجية، لكن فى الاتجاه نفسه تجد أمراً يراه نشطاء فى حقوق الإنسان باعثاً على القلق، فهناك ٣١٣٠ حالة زواج تمت عند شيوخ دين بعيداً عن مكاتب الزواج المدنى الرسمية لقاصرات، فقط لأن القانون يعارض تزويج الفتيات دون سن ١٨.

وتؤكد الباحثة أن ثمة نزعة هيمنت على مشهد الاتجاه السائد الذى يؤشر نحو الارتباط بقاصرات على الرغم من فروق السن البائنة بين الأزواج الجدد، فصارت حظوظ الفتيات من مواليد ١٩٩١و١٩٩٢

الأعلى سهماً، والأوفر حظاً فى الحصول على زوج، مع تنامى ظاهرة العنوسة فى المجتمع.

مضيفة أنه لم تكن هناك أسباب حقيقية أو فلسفة ما تقف وراء هذه النزعة سوى بحث لشباب عن فتيات ممتلئات بالأنوثة وهم تحت تأثير برامج القنوات الفضائية والإنترنت، فأصبحت التكنولوجيا دافعاً رئيساً وراء ظاهرة زواج القاصرات وشيوع حالات الطلاق.

أرغم الكثير من الفتيات القاصرات على ترك مقاعد الدراسة كسباً لمقعد الزوجية الذى قد لا يحصلن عليه إن انتظرن حتى يتممن التعليم والظفر بوظيفة، فذلك سيعرضهن إلى هجر الراغبين بالزواج، فضلاً عن أن الوعى الاجتماعى تراجع نحو اختيار ربات البيوت، وقد تكون الأوضاع الأمنية السبب المباشر لذلك.

تقول موظفة ٣٢ عامًا: لم يعد هناك من يرغب فينا، نحن لا نرضى النمط الاجتماعى السائد، الكل الآن يبحث عن فتاة صغيرة، على الرغم من كوننا موظفات لكن تبقى حظوظنا ضعيفة، أمام فتيات لا تتجاوز أعمارهن ١٨ سنة .

وهذا الأمر يبدو غريباً بعد خمس سنوات من الزيادة الملحوظة على رواتب الموظفين. ولقد سجلت المحاكم الرسمية فى البصرة وبقية المحافظات العراقية ارتفاعاً ملحوظاً فى الزواج من موظفات لديهن خدمة طويلة فى وظائفهن. فتقول موظفة متزوجة تبلغ من العمر ٣٩ عاماً: منذ أن تعينت فى المدرسة التى أعمل فيها منذ أكثر من

١٤ سنة ولم يتقدم أى رجل للزواج منى على الرغم من كونى لست بالقبيحة، بل الجميع يشهدون لى بحسن المظهر والأناقة، إلا أن تغير الحكم فى العراق وتجاوز راتبى ٥٠٠ ألف دينار أى ٤٠٠ دولار فتح باب الزواج لى وتقدم لى أكثر من عشرين عريساً خلال أقل من شهرين.

وتضيف أحلام الحمد لله ولتغيير النظام الذى أدى إلى انتشالى من العنوسة. فأحلام لديها الآن ولدان وتعيش حياة سعيدة، ولم يكن ذلك إلا بسبب راتبها الذى انتعش لعام واحد فقط. فبعد دخول العراق فى عام ٢٠٠٥ عادت الأحوال الاقتصادية إلى ما كانت عليه على الرغم من ارتفاع رواتب الموظفين ومدخولات المواطنين، إلا أن زيادة القدرة الشرائية أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والإيجارات بشكل لافت للنظر. ففى الوقت الذى كان إيجار الشقة السكنية لا يتجاوز ١٠٠ ألف دينار، وصل الحد إلى أن الكثير من أصحاب هذه الشقق لا يرضى بايجار أقل من ٣٠٠ ألف دينار، وهو ما أدى إلى عزوف الكثير من الرجال عن التقدم للزواج من موظفة، لأن راتبها فى الوقت الحالى لا يغطى مصروفها الخاص.

لكن طبقاً إلى معدل الزواج المرتفع نوعاً ما، نجد أن ظاهرة الطلاق فى تزايد مستمر، فنسبة الزواج إلى الطلاق تبلغ الثلث، فالزواج يخسر ثلثاً أمام الطلاق. يقول المعاون القضائى تقى عبد الرحمن طاهر: أعتقد أن تزايد ظاهرة الطلاق تقف وراءها أسباب كثيرة، لكن المؤشر الأقوى، أنها لم تعد تلك الأسباب التقليدية للطلاق.

ويكشف طاهر أن هناك ١٢٥٨ حالة طلاق حدثت خلال عام ٢٠٠٧، ومن أصل رقم الزواج نفسه، فضلا عن أن ذلك تم خارج المحاكم الشخصية وأمام رجال دين، فيما القضاة لم يحسموا أوامرهم فى دعاوى التفريق إلا فى ١٣٠ حالة من أصل ٣٨٢ دعوى تفريق، لكن القرارات التى صدرت بالطلاق بلغت ١٨٠ من ٤٨٦ دعوى.

فى عام ٢٠٠٧ فى لبصرة سجل ارتفاع ملحوظ لحالات الطلاق والتفريق، على الرغم من أن ذلك كان يتم خارج أروقة المحاكم المدنية غالباً.

الباحثة الاجتماعية منى غالب تؤكد أن حالة طلاق من بين ٣ حالات ثبتت رسمياً بسبب اكتشاف خيانات كانت تتم عبر الهاتف المحمول بين أزواج ومراهقات، لكنها تعد ذلك أمراً غاية فى اللطف إزاء زوجات تقدمن بدعاوى طلاق بسبب إرغامهن من قبل الأزواج على ممارسة الجنس بشكل يقلل من قدسية العلاقة، متأثرين بما تنشره مواقع إباحية على الإنترنت إضافة إلى إدمانهم مشاهدة قنوات غير أخلاقية عبر الأقمار الصناعية.

وتضيف أن التكنولوجيا التى بدأت تهدم حياة عوائل مستقرة، والتى تعارض المفاهيم والأعراف الاجتماعية السائدة مع تلك التى يتأثر بها الأزواج سبب رئيس فى طلب الطلاق، لكنها تعتبر أن الظروف الاقتصادية الصعبة وتفشى البطالة تقف وراء ذلك أيضاً.

غير أن قضية تلك الفتاة سوداء البشرة تمثل سابقة خطيرة، فلقد أقدمت «ر.س» على طلب التفريق من زوجها الأبيض، خلاصاً من

التمييـز والاضطهاد العنصرى الذى لاقته فى بيت عائلة زوجها. تقول لم أعد أحتمل تلك النظرة المهينة لى من قبل عائلة طليقى، كنت أشـعر بإهانة كبـيرة لكرامتى، لم يكن ذنبى أنى سـوداء اللون، تزوجنا عن حب، وفرقنا المجتمع .

ولم تقف أسباب الطلاق عند حدود عدم التكافؤ الاجتماعى والممارسة المهينـة للجنـس مع الزوجـات والتمييـز العنصرى، بـل كان هناك سبب آخر، وهو اكتشاف الشذوذ الجنسى.

شعرت الباحثة الاجتماعية عبير محمد بإحباط كبير، وربما تحول ذلـك إلى صدمة غير متوقعة حين خـرج زوجان من مكتبها فى محكمة البصـرة الأولى للأحـوال المدنية، مقتنعان بالعدول عـن فكرة الطلاق، لكنهما تطلقا بالفعل فى الغرفة المجاورة أمام قاضٍ آخر.

تقـول: إنه أمر يبعث على التشـاؤم وعدم الرغبـة فى التحدث إلى أزواج آخرين مجددا .

الاستخدام السلبى للإنترنت سبب رئيسى فى ارتفاع نسبة الطلاق بين الشباب فى السعودية

تعد خدمة الشـبكة العنكبوتية «الإنترنت» سلاحا ذا حدين؛ فعلى الرغم من منافعها الكثيرة التى لا حد لها، فهى فى الوقت نفسـه لها تأثير سـلبى لمن أساء اسـتخدامها. ولقد أثبت بعض الباحثين أن غالبا ما يبدأ اسـتخدام المواقع ذات المردود السـيئ بفضـول برىء ثم يتطور

الأمر بعد ذلك إلى حالة يصعب التغلب عليها مع عواقب وخيمة كإفساد العلاقات الزوجية التى تؤدى إلى الطلاق أو تبعات أكثر شرا من ذلك.

فى دراسة استطلاعية هى الأولى من نوعها أجرتها الأميرة الدكتورة الجوهرة بنت فهد آل سعود الوكيلة المساعدة للشئون التعليمية بوكالة كليات البنات حول: «التأثير السلبى للإنترنت على مشاكل النزاع الأسرى الذى يؤدى إلى الطلاق » تم استطلاع التأثير عبر وضع استبانة علمية لجمع البيانات التى تخص الدراسة على موقع خاص بالباحثة على شبكة الإنترنت العالمية ويمكن الإطلاع على الاستبانة على الموقع. وقد تضمنت الاستبانة بيانات مختلفة عن المستوى الثقافى والاقتصادى والمهنى والمراحل التى أدت بالاستخدام السلبى للإنترنت إلى حدوث النزاع الأسرى الذى أدى بدوره إلى الطلاق وكان قد تم الإعلان عن البحث وموقعه بإرسال نصف مليون رسالة على الهواتف المحمولة من قبل هيئة الاتصالات السعودية، وعلى البريد الإلكترونى، وأيضا الإعلان عنه على بعض المواقع والمنتديات للتعريف به .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف إلى التأثير السلبى للاستخدام الخاطئ للإنترنت على مشاكل النزاع الأسرى الذى يؤدى إلى الطلاق وتأتى أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على مخاطر الانجراف والاستخدام الخاطئ للإنترنت وتأثير ذلك على العلاقات

الأسـرية والمتتبع للإحصائيات يلاحظ أن معدلات الطلاق فى المملكة قد زادت فى السنوات الأخيرة حيث وصلت الى نسبة ٢٢٪ من إجمالى عقود الزواج عام ١٤٢٣هـ وشـكلت الرياض النسبة الأعلى فى حالات الطلاق فيها، ولذلك أصبح الطلاق بمثابة مشـكلة اجتماعية يعانى منها البناء الاجتماعى باعتبار أن الطلاق يصيب الأسرة التى تعتبر البيئة والدعامة الأساسـية فى بناء المجتمع وأى خلل أو انهيار فى تلك الدعامة يشير إلى وجود خلل وتصدع فى بناء المجتمع.

ومن المتعـارف عليه أن الطلاق يحدث نتيجـة عوامل متعددة وهى تختلف من مجتمع إلى آخر، فقد تكون اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو مشـكلات سـلوكية أخلاقية وترتبط معدلات الطلاق بعملية التغيير التـى تحدث فى المجتمع وما يترتب عليها من آثار ولقد تناول الكثير من الباحثين الأسـباب المختلفة للطـلاق إلا إنهم لم يتعرضوا إلى الآثار السـلبية للاستخدام الخاطئ للإنترنت وتأثير ذلك على حدوث الطلاق. ومـن هنـا تأتى أهمية هـذه الدراسـة الجديدة فـى موضوعها والأولى فى نوعها.

نتائج الدراسة

اقتصرت الدراسـة على السكان السـعوديين فقط ذكورا وإناثا سواء أكانوا مقيمين داخل المملكة أم خارجها الذين، كان استخدامهم للمواقع

الإباحية المتاحة على شبكة الإنترنت أو غرف الدردشة أو المنتديات السبب الرئيسى الذى أدى إلى الطلاق . وكان لأفراد عينة الدراسة حرية إبداء ما يرونه مناسبا حول آثار التجربة وتم جمع البيانات الخاصة بالدراسة خلال الفترة من ١/ ٩/ ١٤٢٦هـ الى ١٥/ ١١/ ١٤٢٦هـ، ومازالت الباحثة تتلقى ردوداً حتى الآن.

وقد بلغ عدد المطلقين «الذكور» ١٠١ أى بنسبة ٦٥٪ من المبحوثين بينما عدد المطلقات الإناث ٥٤ أى بنسبة ٣٤,٨٪ كما بلغ متوسط عمر المبحوثين فى العينة من الذكور المطلقين ٣١ سنة، بينما بلغ متوسط عمر المبحوثات فى العينة من المطلقات ٢٩ سنة، أى إن معظمهم من الشباب، واللافت أن غالبية المبحوثين كانوا من خارج المملكة ذكورا وإناثا حيث بلغت نسبتهم حوالى ٨٢٪من المشاركين فى تعبئة الاستبانة، ومن اللافت أن معظم المبحوثين من المطلقين والمطلقات حاصلون على الثانوية العامة حيث بلغت النسبة ٦٩,٣٪ بالنسبة للذكور ٣٧٪ بالنسبة للإناث تلاها الحاصلون على البكالوريوس أو الليسانس حيث بلغت نسبتهم ٢١.٨٪ للذكور ٣٥,٢٪ للإناث .و بلغ متوسط الدخل الشهرى للمطلقين الذكور فى العينة (٦٠٠٠) ريال تقريبا شهريا، بينما بلغ متوسط الدخل الشهرى للنساء المطلقات فى العينة (٨٠٠٠) ريال تقريبا،وبلغ متوسط مدة الحياة الزوجية للذكور قبل الطلاق ثلاث سنوات تقريبا بينما بلغ متوسط الحياة الزوجية للإناث المطلقات فى العينة حوالى أربع سنوات.

وأوضحت نتائج الدراسة أن نسبة ٤٢,٦٪ من حالات الطلاق فى العينة قد حدث ولم يمض على زواجهم سنة واحدة.

مواقع إباحية ودردشة

أشارت نتائج الدراسة المثيرة الى أن ٥٧,٤٪ من عينة الذكور (الأزواج المطلقون) و٦٣٪ من عينة الإناث (الزوجات المطلقات) كان ارتيادهم لغرف الدردشة السبب الرئيس فى حدوث النزاع الأسرى الذى أدى إلى الطلاق، تلاها المواقع الإباحية بالنسبة للأزواج المطلقين حيث بلغت نسبتهم ٢٩,٧٪ فى حين أن ارتياد المنتديات كان سببا فى حدوث الطلاق فى ٢٪ من عينة المطلقين ٣٧٪ من عينة المطلقات.

أى إن ارتياد غرف الدردشة والمنتديات تمثل السبب الرئيس للطلاق لعينة المطلقات بينما غرف الدردشة والمواقع الإباحية تمثل السبب الرئيسى للطلاق لعينة المطلقين .

أفاد ٤٦,٥٪ من العينة أن سبب ارتيادهم لهذه المواقع إنما يرجع إلى ضعف الوازع الدينى، فى حين أفاد ٢٠٪ من أفراد العينة أن السبب الرئيسى لارتيادهم هذه المواقع يرجع إلى الملل من الحياة الزوجية . تلاها ١٦,١٪ من العينة كان غياب الزوج والزوجة لفترات طويلة خارج المنزل سببا لارتيادهم للمواقع المعنية بينما أفاد ٩,٧٪ من العينة أن الرغبة فى التغيير كانت سببا لذلك، ثم نسبة ٥,٢٪، ٢,٦ ٪ بسبب صعوبة التفاهم مع الطرف الآخر، وفتور العاطفة على الترتيب. وأظهرت النتائج أيضا

أن الوقت المفضل لدخول هذه المواقع لنسبة ٥٥,٥٪ من العينة هى الساعات الأولى من الليل. بينما افاد ٢٣,٩ ٪ من أفراد العينة أن الساعات المتأخرة من الليل هى الوقت المفضل لدخولهم للمواقع التى كانت سببا فى الطلاق بمتوسط ثلاث ساعات يوميا للذكور وأربع للإناث وتعلق الباحثة بأن استخدام الأزواج والزوجات لهذه المواقع قلل من فرص التفاعل والنمو الاجتماعى والانفعالى والصحى بين الزوجين مما تسبب فى النزاع الأسرى الذى أدى إلى الطلاق. ودعت الدكتورة الجوهرة فى نهاية دراستها الباحثين للقيام بالدراسات والأبحاث التى تتعامل مع هذه المشكلة للحد منها والقضاء عليها فى بدايتها. وقد توزعت عينة الأزواج حسب الأسباب التى دفعتهم لاستخدام المواقع التى أدت إلى الطلاق.

ضعف الوازع الدينى بنسبة ٤٦,٥٪، الملل من الحياة الزوجية بنسبة ٢٠,٠٪، الرغبة فى التغيير بنسبة ٩,٧٪، فتور العاطفة بنسبة ٢,٦٪.

صعوبة التفاهم مع الطرف الآخر بنسبة ٥,٢١٪، غياب الزوج أو الزوجة لفترات طويلة خارج المنزل بنسبة١٦,١٪.

بسبب الفضائيات والإنترنت والجوال.. نسب الطلاق ٦٠٪ فى جدة

فى دراسة حديثة نشرها (مركز التنمية الأسرية) فى محافظة الإحساء بالمملكة العربية السعودية، أكدت الأرقام تصاعد نسب الطلاق

فى عدة محافظات بالمملكة، ويشير التقرير إلى أن الأسباب وراء ذلك تعود إلى القنوات الفضائية والإنترنت ورسائل الجوال العاطفية.

وقد صرح الدكتور خالد بن سعود الحليبى مدير مركز التنمية الأسرية التابع لجمعية البر الخيرية بالإحساء ووكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية للشئون التعليمية فى المحافظة: إن نسب الطلاق تتصاعد فى بعض المناطق والمحافظات السعودية، حتى إنها بلغت فى محافظة جدة ٦٠٪ من المتزوجين، فيما بلغت النسبة فى منطقة الرياض ٣٩٪، وفى المنطقة الشرقية ١٨٪، وفى الإحساء ٢٠٪).

وأشار الحليبى، إلى أن من أبرز أسباب ارتفاع نسب الطلاق (الأمور المالية، وتدخل أطراف خارجية بين الزوجين، والقنوات الفضائية، واستخدام الإنترنت، والشكوك الناتجة من رسائل الجوال وبالأخص منها العاطفية).

وقال الحليبى (إن المركز أنهى أكثر من ١٥ مشكلة أسرية بين الأزواج، واستقبل المركز نحو ١٠٠٠ استشارة هاتفية و٧٠٠ رسالة بريد إلكترونى).

جوالك يطلقك

وفى هذا الصدد يعد من المؤسف حقا أن يكون الرجل فى العالم الإسلامى أول من تبنى الوسائل التكنولوجية لبعث رسالة طلاق إلى زوجته. وتعد ماليزيا الدولة الثانية على مستوى العالم التى اعترفت

بالطلاق عبر «رسالة جوال». وبهذا يعد ثلاثى البريد الإلكترونى ورسائل الجوال والجـوال ذو الكاميرا أكثر جديد التقنية إضرارا بالنسـاء؛ إذ يشجع فى صورة كبيرة على فصم عرى العلاقات الاجتماعية.

ولدى سؤال السيدات عما إذا كن يعتقدن أن الجوال سيكون «مكروهاً» لدى النسـاء لإمكان نقـه رسـالة طلاق، وما إذا كان يشجع على الطلاق عند تعكر صفو المودة بين الزوجين، تقول الغالبية: «إن النسـاء يتعلقن بالجـوال بدرجـة كبيرة ولا يمكـن أن تؤثر حادثـة أو حادثتان حول العالم على ذلك» وتقول أسماء: «لا أعتقد أن النظرة الإيجابية للنساء إلى الجوال ستتأثر بحالة طلاق إلا على مستوى ضيق».

وتـرى أن العائلة التـى طلّقت ابنتها عبر الجوال سـتنظر دوما إلى الجوال بتشاؤم. واتفقت كامل الشريحة على أنه ربما قد يسرّع الجوال فـى الطلاق «إذ لو كان الزوج هم بطلاق زوجته وهو فى مجلس أو مكان ما لأمكنه ذلك بكل سـهولة عبر الجوال بينما إذا لم يكن لديه أو لدى زوجته «نقال» فإن حدة الغضب التى انتابته فى تلك اللحظة قد تذهب، ويعود إليه رشده قبل أن يواجه زوجته. أى أنه يحد من فرصة مراجعة النفس والتروى لدى الزوج ويساعده على سرعة اتخاذ القرار»!

رسالة...ثم طلاق

من ناحية أخرى أضافت الرسائل المرسلة عبر الهواتف النقالة سببا جديدا لأسـباب الطلاق فى دولة الإمـارات العربية المتحدة التى تعانى

أصلا من نسبة ارتفاع الطلاق بين أبنائها. ونشرت مصادر عدة أخيرا أن دائرة الإصلاح والتوجيه الأسرى فى محاكم دبى، التى تتولى مهمة إصلاح ذات البين بين الأزواج، تنظر فى ١٥ حالة خلاف زوجى قد تؤدى إلى الطلاق بسبب الرسائل الواردة عبر الهاتف النقال.

ومن الحالات التى تسعى الدائرة لحلها قبل وقوع الطلاق، اتهام إحدى الزوجات لزوجها بالخيانة وإصرارها على طلب الطلاق بعد أن قرأت على هاتفه الشخصى رسالة غرامية أرسلها أحد أصدقائه، ولم تفلح المحاولات بإقناعها بأن مرسل الرسالة رجل وليس امرأة، ورفضت أن تصدق أن رجلا على الأرض يمكن أن يرسل لصديقه رسالة كهذه.

وهناك حالة أخرى سببها قراءة زوج لرسالة عادية على هاتف زوجته أرسلها مدير الشركة التى تعمل فيها على سبيل المازحة. وحلف الزوج أغلظ الأيمان على ألا تبقى زوجته فى ذمته، وأن الرسالة ستكون نهاية لعلاقة زوجية استمرت ست سنوات وأثمرت طفلاً.

ويقول موجه أسرى فى محاكم دبى: إنه لم يكن متوقعاً أن تصبح الرسائل الهاتفية سبباً رئيسياً للطلاق، لكن تعدد الحالات التى تنظر الدائرة فيها تشير إلى أننا أمام ظاهرة تستوجب النظر فيها وتوعية الناس بخطورتها، خاصة أن بعض الزوجات يقمن بعد قراءة الرسائل بالاتصال بالأرقام المرسلة لهذه الرسائل ويكتشفن حقائق غير متوقعة.

طلاق سريع فى ماليزيا

فى ماليزيا بات الطلاق «السريع» أمرا ممكنا بعد أن قررت الحكومة السماح بالطلاق عبر رسائل المحمول. وقال الدكتور عبد الحميد عثمان، مستشار رئيس الوزراء الماليزى للشئون الدينية «إنه طالما كانت الرسالة واضحة وليس فيها أى غموض، فإن الطلاق يكون صحيحا وفقا للشريعة الإسلامية».وجاء قرار الحكومة فى أعقاب حكم أصدرته محكمة لمصلحة رجل طلق زوجته برسالة عبر المحمول .وعلى الرغم من قرار الحكومة ذلك، احتجت جهات ماليزية على اعتراف الحكومة بهذا النوع من الطلاق معتبرة إياه مساعدا على تقويض بناء الأسرة الاسلامية .

ونقل موقع «بى بى سى» العربى عن المحامية الماليزية أزالينا عثمان زعيمة جناح المرأة فى الحزب الماليزى الحاكم قولها: إن الفتوى تبسط قرار الطلاق وتسهل على الرجال تجاهل خطورته على الأسرة والمجتمع. كما نقل انتقادات جماعات المرأة فى ماليزيا للفتوى التى أصدرها الشيخ هاشم يحيى، وهو من كبار رجال الدين فى البلاد للسبب نفسه.

البريد الإلكترونى

بعد انتشار الإنترنت فى العالم الإسلامى، قد يكون أشخاص كثيرون طلّقوا عبر البريد الإلكترونى. غير أن أولى القضايا التى أثارت

جدلا وتناولتها وسائل الإعلام، قضية السيدة المصرية التى تعمل مرشدة سياحية، التى طلّقها زوجها المقيم فى ألمانيا عبر رسالة بعثها إليها على بريدها الإلكترونى، مما دفعها هى الأخرى إلى التقدم إلى المحكمة مصطحبة معها رسالة الطلاق وعقد الزواج لاستصدار صك الطلاق، الأمر الذى أثار جدلاً واسعاً من الناحية الفقهية، على رغم إصدار المحكمة حكماً بطلاق السيدة من زوجها.

وأكدت فى حينه لجنة الفتوى فى الأزهر أن الزواج هو الرباط المقدس الذى شرعه الله سبيلاً لتكوين الأسرة، فحدد وسائل إتمام هذا الرباط أو إنهائه ولكن مع وجود الوسائل الحديثة والتقدم التكنولوجى ظهرت وقائع جديدة لم تتطرق الفتاوى الشرعية لحكمها من قبل.

وتترقب الأوساط العلمية وعد لجنة الفتوى بمحاولة إصدار فتوى واضحة قريبا توضح الضوابط الشرعية للطلاق والزواج الإلكترونى وحدود المحظور منه والمباح.

وقد عارضت جمعية المأذونين المصريين إتمام الزواج أو الطلاق عبر الإنترنت لما قد يكون فيه من إهدار للحقوق الزوجية التى أقرتها الشريعة الإسلامية، لأن الزواج يحتاج إلى توثيق بالإضافة إلى التأكد من صحة الايجاب والقبول ومن شخصية طرفى العقد، والإنترنت لا يتيح ذلك.

وأكدت الجمعية أن هذا الأمر قد يحدث فتنة كبيرة من خلال التلاعب بالبيانات الإلكترونية، والأمر ذاته ينطبق على الطلاق لأن اختراق

الإنترنت سهل وبالتالى من الممكن أن يقوم أى شخص بتطليق زوجة صديقه مثلا عن طريق الإنترنت وبعد انقضاء عدتها ستتزوج المطلقة من رجل آخر فى حين أن زوجها لم يطلقها بعد.

جوال الكاميرا

وعند الحديث عن الجوال ذى الكاميرا والذعر الذى أحدثه بين النساء، نجد أن هذا الابتكار يواجه عقبات كثيرة بسبب سوء استخدامه فى التجسس على خصوصيات الآخرين حتى منع فى بعض الدول وفى المملكة العربية السعودية شنت أغلب فئات المجتمع حملة ضد هذه النوعية من الجوالات.

وأول ما أعلن عنها، صدر مرسوم بمنع المتاجرة بها أو استخدامها بدافع الحفاظ على أعراض الناس، ووقفاً لأى نوع من التحديات الأخلاقية التى من الممكن أن تتسبب فى كارثة اجتماعية إذا ما تفاقمت فى وقت لاحق. لكن فوبيا الجوال المزود بالكاميرا تضاعفت فى السعودية بعد «عملية الاغتصاب» التى بثت عبر جوال (الباندا)، وأعقبها رفض شعبى ورسمى لهذا النوع من الجوالات . وبات الجوّال المزود بكاميرا «المطلوب الأول للعدالة» فى صالات الأفراح، والجامعات وأماكن التجمعات النسائية فى السعودية.

وذهب محمد بن عبد العزيز المسند الأستاذ فى كلية المعلمين فى الرياض

إلى أن «الجـوال ذا الكاميرا يهدد المجتمـع بأخطار اجتماعية وأخلاقية وأمنية. فهو يتسـبب فى خراب البيوت ووقوع الطلاق الذى يبغضه الله، وذلك أن الرجل قد يفاجأ بصورة امرأته وهى بكامل زينتها متداولة بين الفسـاق والفجار، مما يجعله يزهد فيها حتى ينتهـى الأمر بالطلاق». وأضاف إنه «على الرغم من أن نسب الطلاق فى هذه البلاد أعلى من غيرها فى دول الخليج المجاورة إلا أن هذه النسـب تزداد فى حال انتشار هذا النوع من الجوال ووقوعه فى أيدى الفساق وضعاف النفوس».

أمـا عن ضرره مـن الناحيـة الأمنيـة، فيعتقد أن «العـرض أغلى ما يملكه المسـلم بعد دينه، والمسـاس بالأعراض سيؤدى لا محالة إلى شـيوع الجريمة دفاعـاً عن العرض والشـرف. وإذا اختل أمن المجتمع عمت الفوضـى، ووجد اللصوص ضالتهم، وفقـد المجتمع أهم مقومات التطور والرقى».

تحديات تواجه الأسرة

تعتـبر الفضائيات والإنترنت من التحديات التى تواجه الأسـرة. فهناك مشـكلات أسرية أصبحت سـبب انحراف الأبناء، ناجمة عن الخلافـات الزوجية التى تنتهى فى كثـير من الأحيان إلى الانفصال، فشـبكة الإنترنت هى وراء فتور العلاقات الزوجية والتفكك الأسرى وذلـك بسـبب توجه الزوج نحو غـرف المحادثة (عـبر الإنترنت)

وتفضيل هذا النوع من المحادثة على الجلوس مع زوجته والتحدث إليها. والغريب حقاً أن الإنترنت قد يسبب حدوث حالات من الطلاق من نوع جديد يعرف باسم الطلاق العاطفى وهذا النوع من الطلاق يحدث عندما يجلس الرجل على شبكة الإنترنت لمدة طويلة، مما يولد عنده حالة من الإدمان الإلكترونى وعدم الرغبة فى التحدث إلى الزوجة وهذا يؤدى إلى تذبذب العلاقة بين الزوجين وانهيارها فى النهاية، وكذلك الأمر بالنسبة للرياضة التى تعتبر أيضاً من العوامل التى تسبب حالة الطلاق العاطفى وذلك لان من يمارس الألعاب الرياضية يكون أغلب وقته خارج المنزل وهذا ما يشغله عن زوجته وأسرته فيبدأ نفور الزوجة وتحدث عندها حالات نفسية لخلو الجو الأسرى من المحبة والانسجام وهذا بدوره يؤدى إلى حدوث الخلافات الزوجية فى الأسرة

كذلك من حالات الطلاق العاطفى عدم تخصيص الوقت الكافى للأسرة، فالعمل خارج المنزل وبصورة متواصلة بحيث ينسى بعض الأزواج بيوتهم وعوائلهم، فالزوج يعود فى ساعة متأخرة من الليل ويخرج فى الصباح الباكر ولا يعرف شيئاً فى الحياة سوى العمل والمشاريع التجارية ويلقى مسئولية الأسرة وتحمل أعباء المنزل على زوجته وهذا ما يجعل الزوجة تحس بالضيق والملل من الحياة لفقدان الشريك الذى يؤنس حياتها ويخفف عنها متاعبها ويؤدى بها

إلى حرمانها من العاطفة وهذا ما يهدد البنيان الأسـرى ويؤدى بدوره إلى الطلاق.